PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**19-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**Before it is presented to the Cabinet for discussion: Comprehensive health insurance draft law complete**
PAGE:	**14**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Sahar Zahran**

تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء لمناقشته:

الانتهاء من صياغة مشروع قانون التأمين الصحى الشامل

كتبت . سحر زهران:

وجه المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، مجموعة العمل الوزارية التى شكلت بقرار من رئيس الوزراء في٩ ديسمبر الجارى بعرض الدراسة الشاملة لمشروع قانون التأمين الصحى الشامل الجديد فى صيغته النهائية على مجلس الوزراء، تمهيداً لمراجعة ومناقشته بصورة تفصيلية .

وأكد أن مشروع القانون الجديد بات ملحاً بعد اكثر من خمسين عاما من العمل بالقانون المعمول به حاليا، ويتواكب مع المستجدات والتغيرات التى طرأت خلال تلك الفترة.

وشدد على أن برنامج الحكومة المقرر عرضه على مجلس النواب سيتضمن مجموعة من البرامج المخصصة لتحسين الخدمات للمواطنين فى مختلف المجالات بصفة عامة والتعليم والصحة بصفة خاصة، وهذا التوجه يأتى استكمالا للجهود المبذولة لتحقيق العدالة المستدامة على الرغم من التحديات الاقتصادية، وأن الحكومة عازمة على اقتحام كافة المشاكل التى تواجه المواطنين خاصة فى المجال الصحي.

وصرح السفير حسام القاويش المتحدث الرسمى للمجلس بأن مشروع القانون الجديد يعتمد على نظام التكافل الإجتماعي ويغطى جميع المواطنين، على أن تتحمل الدولة أعباءه عن غير القادرين، ويعتمد على فصل التمويل عن تقديم الخدمة الصحية عن طريق إنشاء ثلاث هيئات هى التأمين الصحى التى تختص بتمويل نظام التأمين، والرعاية الصحية التى تختص بتقديم الخدمات العلاجية بمستوياتها، والعامة للرقابة على القطاع الصحى والتى تعتبر هيئة الإعتماد والرقابة على المستشفيات التى تقدم الخدمة.

ويتضمن المشروع أحد عشر بنداً منها كيفية تطبيق مبدأ الإلـزام للقانون، والعمل بنظام التكافل، وضمان إستمرارية الخدمة على المدى الطويل، وحساب مصادر التمويل والعباءة المالية المستدامة.

ويتميز مشروع القانون الجديد بوجود صندوق تمويل موحد يتلافى عيوب القوانين الحالية، ويتم تطبيقه على المحافظات بصورة تدريجية، فضلا عن أن وحدة التغطية فى النظام الجديد هى الأسرة وليست الفرد، كما يحقق ضمان الاستدامة المالية لتقديم الخدمات الصحية التأمينية عن طريق مراجعة المركز الاكتوارى بشكل دورى لإجراء أية تعديلات لازمة.

كما يتميز المشروع بأنه نظام إلزامى يقوم على التكافل الإجتماعي، تغطى مظلته جميع المواطنين ويشكل تطبيق القانون الجديد محورا هاما من محاور الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة الصحة بجميع قطاعاتها، ويتميز بإحداث اختلاف جذرى فى نظام تقديم الخدمات الصحية.